معوقات عملية النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر

د/ مسعود مجيطنه

كلية العلوم الاقتصادية – جامعة الجزائر 03

المقدمة :

بالنسبة للشرائح الاجتماعية الجزائرية الميسورة، سيما منها العائلات ذات نمط عيش غربي، والتي تتمتع بثقافة الرفاهية الاقتصادية، الاجتماعية للدول المتقدمة والناشئة، يعتبر استهلاك الخدمات السياحية أحد مؤشرات الرفاه الاجتماعي. إن التطورات المعتبرة التي عرفها الطلب العالمي على السلع والخدمات السياحية خلال العقود الأخيرة، من جهة؛ وتطور عرضها هو الآخر، من جهة ثانية؛ أديا إلى حصول تطور كبير في الصناعة السياحية العالمية. حيث أن عدد السفريات السياحية على المستوى العالمي قدرت بحوالي 5.5 مليار زيارة سنويا في الفترة الأخيرة [1]. أما الإنفاق السياحي على المستوى العالمي فعرف هو الآخر زيادة ملحوظة؛ بحيث بلغ حوالي 4200 مليار دولار أمريكي خلال السنة الأخيرة مقابل حوالي 621 مليار دولار عام 2000. هذا ويتوقع أن يبلغ عدد السياح في عام 2020 حوالي 1.6 مليار سائح مقابل حوالي 702 مليون سائح في 2000 [2]، أي زيادة في عدد السياح بمعدل 4% سنويا.

حسب المدير الحالي للمنظمة العالمية للسياحة فإن الزيادة السنوية في عدد السياح في البلدان النامية هي ضعف مثيلتها في البلدان المصنعة[3]. كما أنه نظرا لكون الاستثمار السياحي غنيا

بمناصب العمل الجديدة، من جهة؛ ومن جهة ثانية، نظرا لتأثيراتها الهامة على قطاعات اقتصادية أخرى عديدة، مثل النقل بجمع أنواعه والتأمينات والصناعات التقليدية والأنشطة الثقافية وغيرها، وخاصة نظرا لما يمكن أن يدره هذا القطاع من عملات صعبة، فإن دول كثيرة في العالم توليه أهمية بالغة وتجعله في طليعة الأولويات. إن هذه الأهمية البالغة التي يكتسيها قطاع السياحة لا تخص الدول النامية والناشئة فقط، بل أنها تخص أكثر الاقتصاديات الجديدة أكثر من غيرها، والتي هي بالدرجة الأولى اقتصاديات خدمية، حيث تشكل نسبة القيمة المضافة في قطاع الخدمات secteur tertiaire إلى إجمالي ناتجها الوطني ما لا تقل عن 75% في المتوسط.

في سياق التطور الملحوظ الذي تعرفه الأنشطة السياحية على المستوى العالمي، ينبغي أن نتساءل عن مكانة القطاع السياحي الجزائري منها. بعبارة أوضح، ما هو الوضع الذي يوجد عليه هذا القطاع في الجزائر؟ وما هو وزنه ومكانته من الاقتصاد الوطني مقارنة بمثيله في اقتصاديات الدول الأخرى، خاصة منها الدول المجاورة، مثل تونس والغرب.

الإشكالية:

إن السؤل الرئيسي لإشكالية مداخلتنا هذه هو: **ما هي المعوقات الرئيسية التي تحول دون تطور القطاع السياحي الجزائري، وكيف يمكن التغلب عليها؟**

أما الفرضيات فهي:

الفرضية الأولى: إن **الثقافة** المكتسبة من قبل المجتمع خلال العقود الأربعة الأخيرة، وهي الفترة التي تحول عند بدايتها الاقتصاد الوطني إلى اقتصاد ريعي، هي المعوق الرئيسي لتطور القطاع.

الفرضية الثانية: كون الواقع الثقافي معارض ـ أو أن أقل ما يقال عنه أنه سلبي ـ بالنسبة لتطور نشاط سياحي وطني يكون من شأنه المساهمة في النتاج الوطني الإجمالي وفي تعزيز ميزان المدفوعات بقدر متناسب مع الإمكانيات والقدرات السياحية الكامنة للبلد.

I . مكانة القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني :

في البداية ينبغي الإشارة إلى وزن ومكانة الأنشطة السياحة في إنتاج الثروة الوطنية. بلغة الأرقام، فإن عدد السياح الذين تستقبلهم الجزائر سنويا هو قليل نسبيا، سواء كان ذلك بالنسبة لإمكانياتها السياحية الكامنة أو مقارنة مع دول أخرى، خاصة منها المجاورة مثل تونس والمغرب. هذه الأخيرة التي تمكنت من تحقيق تطور ملحوظ في أنشطتها السياحية. ففي عام 2008 استقبلت تونس حوالي 7 ملايين سائح، وقدرت عائداتها السياحية بحوالي 1.7 مليار يورو، أي ما يعادل 6% من إجمالي ناتجها المحلي. كما يتوفر قطاع السياحة في تونس على حوالي 239000 سرير؛ وهو يأتي في المرتبة الثانية من حيث عدد مناصب العمل التي يوفرها. أما المغرب فقد استقبل حوالي 9 ملايين سائح عام 2009 مقابل 8 ملايين في سنة 2008، أي بزيادة قدرها حوالي12.5% بالسنة السابقة. بذلك فالقطاع السياحي في المغرب يحتل الصدارة في منطقة المغرب العربي، سواء من حيث عدد السياح أو من حيث إيرادات العملة الصعبة التي يدرها، والتي بلغت حوالي 5.2 مليار يورو بالنسبة لعام 2008 [4]. بينما لم يتعد عدد السياح الذين قدموا إلى الجزائر 1740000 فقط، منهم 510000 سائح أجنبي والباقي هم جزائريون مقيمون بالخارج. أما خلال 2007، فعرف عدد السياح الذين جاؤوا إلى الجزائر نموا قدره 6%، وكان منهم حوالي 1.23 مليون من الجزائريين المقيمين بالخارج. لذلك فإن إيرادات الجزائر من العملة الصعبة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي هي ضعيفة جدا مقارنة بالبلدان

المجاورة. كما أن وزن القيمة المضافة في القطاع السياحي إلى إجمالي الناتج المحلي لم تتجاوز 1.8 % في عام 2006 [5].

نظرا لكون الاستثمار السياحي يعتمد على كثافة العمل، فإن القطاع السياحي يوفر ما لا يقل عن 700 ألف منصب عمل في المغرب مقابل حوالي 400 ألف في تونس وحوالي 200 ألف فقط في الجزائر[6]. بتعبر آخر، فإن القطاع السياحي يشارك في المغرب بحوالي 10 % من إجمالي مناصب العمل المستحدثة سنويا [7]، وله نفس الوزن تقريبا في تونس؛ بينما دوره هذا أقل بكثير في الجزائر. إنه رغم التفاؤل الموجود، ورغم كون الصحراء الجزائرية، في تقدير بعض الجهات المتخصصة، تأتي في الوقت الراهن في المرتبة الثانية بخصوص السياحة الصحراوية، فإن الأنشطة السياحية الجزائرية تبقى دون مستوى الإمكانات الكامنة التي يتوفر عليها البلد، والتي سنتعرض إليها في الفقرة التالية.

حسب التقديرات الرسمية الجزائرية، فإنه من المتوقع حسب الإستراتيجية المسطرة أن يبلغ عدد السياح الوافدين على الجزائر حوالي 4 مليون سائح في عام 2015 مقابل 10 ملايين لمغرب وتقريبا نفس العدد بالنسبة لتونس الآن، أي في عام 2009.

II . توفر الجزائر على إمكانات سياحية هامة :

تتوفر الجزائر على إمكانات سياحية هائلة، خاصة منها الجانب الطبيعي. هناك: جمال الطبيعة الخلاب، ساحل طويل يمتد على مسافة لا تقل عن 1200 كلم مع حوالي 30 رأس وشواطئ جميلة كثيرة، غابات وأدغال تتوفر على فرص للصيد البري، إذ أنها كانت بالأمس القريب قبلة العديد من هواة الصيد والسياح الأوربيين. كما تتوفر الجزائر على معالم أثرية رومانية، ومزارات دينية مثل ضريح الأب فوكولد le père J. Foucauld بتمنراست، ومقابر الأقدام السوداء المنتشرة عبر التراب الوطني

والتي يمكن أن تكون هي الأخرى مزارات لمئات الألوف من العائلات الفرنسية والأوروبية. بالإضافة إلى كل ما سبق، فإن الجزائر تتوفر على إمكانيات سياحية أخرى عديدة، منها الحمامات الطبيعية التي لا يقل عددها عن أربعين حماما، إمكانية توفير تغذية بيولوجية نوعية للسياح، وأخير الصحراء الجزائرية الشاسعة التي تتوفر على معالم سياحية عدة والتي صارت في الفترة الأخيرة مقصد مفضلا للسياح الأجانب، والتي صارت في الآونة الأخيرة ثاني مقصد صحراوي للسياح في العالم، بحيث أنها استقبلت خلال الفترة سبتمبر- ديسمبر من عام 2007 حوالي 120000 سائح فرنسيا.[8] هذه الإمكانات الكبيرة تعطي للجزائر مزايا نسبية في قطاع السياحة. تسمح مثل هذه الإمكانيات بتطوير أنواع عدة من الأنشطة السياحة. لكن يبقى السؤال المطروح بإلحاح هو:ما مدى استغلال هذه الإمكانات للأغراض السياحية؟

III . معوقات النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر :

مثلما خلصنا إليه في الفقرة المتعلقة بوزن الأنشطة السياحية في الناتج المحلي الإجمالي، فإن الأنشطة السياحية الجزائرية هي دون الإمكانات الكامنة؛ أي أن نسبة بسيطة جدا منها مستغل. وعليه فإنه من المنطقي أن نتساءل عن أسباب التأخر المسجل في هذا القطاع؟

هناك عوامل ومعوقات عدة حالت دون تطور الأنشطة السياحية الجزائرية بالوتيرة والنوعية المطلوبتين، وذلك على غرار ما هو جاري في بلدان عديدة من العالم، بما فيها بلدان عربية. إن من بين أهم العوامل والمعوقات ما يلي:

1 . الخيارات الإستراتيجية الجزائرية غداة الاستقلال :

إن الإستراتيجية التنموية الوطنية التي تم تبنيها غداة الاستقلال أعطت الأولوية للتصنيع على حساب باقي القطاعات

الاقتصادية. وعليه فإن تطوير الأنشطة السياحية لم يحظ بقدر من الأهمية الذي كانت تستحقه، مع العلم بأن الاقتصاد الوطني الجزائري لم يكن قد وقع بعد في التبعية المطلقة لقطاع المحروقات، كما هو الحال منذ 1977.

كما أن المواطن الجزائري الذي كان آنذاك يعاني من تفشي البطالة والأمية بل، والجهل، إلا أن ثقافته البسيطة لم تكن معادية للأنشطة السياحية، أيا كان نوعها؛ وهو عكس ما يوجد عليه في الوقت الحالي. تجدر الإشارة إلى أن سلبية ثقافة الجزائري من السياحة لا تخص السائح الأجنبي فقط بل والسائح الجزائري.

2 . تكريس ثقافة سلبية إزاء السياحة :

حتى غاية الآن، فإن إدارة الريع النفطي الغزير تسمح لجميع فئات المجتمع الجزائري، وبدرجات متفاوتة جدا، من الاستفادة من خدمات عمومية عديدة، بعضها مجانية وبعض آخر بأسعار مدعمة.

كما أن جميع المواطنين استفادوا في السابق من أسعار سلع مدعمة، والتي لا يزال بعضها مدعما إلى الآن. كما أن الريع وفر مناصب عمل للملايين منهم. مثلما سبقت الإشارة إليه، فإن فئات اجتماعية محددة، وهي تتمثل في رجال أعمال وبيروقراطيين وغيرهم من النافذين من الاستفادة بقدر كبير من الريع. وأخيرا، فإن الاستفادة من الريع النفطي لم تقتصر على الجزائري بل هناك من الأجانب خاصة، المستثمرون منهم، من استفاد بقدر كبير من الريع، وذلك من خلال الأنشطة الاقتصادية المختلفة، سيما منها التصديرية والاستثمار الأجنبي المباشر. إن حالة الاقتصاد الريعي هذه لا تخص الجزائر وحدها، بل هي تعني كافة الاقتصاديات الريعية النامية. إن إدارة الريع النفطي بهذه الكيفية تتسبب في سوء تخصيص الموارد الاقتصادية بصفة عامة، وذلك على عدة مستويات وفي جميع القطاعات. إن الريع

يؤثر سلبا على التوظيف، فنظرا للقدرة الشرائية المعتبرة للأعوان الاقتصاديين فإن الأنشطة الاقتصادية الخدمية تزدهر وتكثر على حساب الأنشطة الاقتصادية المنتجة للسلع، وهو ما يشجع البعض من الأعوان الاقتصاديين على تفضيل أنشطة اقتصادية غير رسمية باعتبارها مدرة لعوائد أفضل مقارنة بالوظائف البسيطة والصغيرة المتوفرة. كما أن للريع تأثيرا سلبيا على استغلال الأملاك العقارية وخاصة منها السكن والمحلات. إذ عادة ما نجد في الجزائر، كما في البلدان الريعية النامية الأخرى، الكثير من السكنات والمحلات غير مستغلة من قبل أصحابها وبل ويرفض بعضهم كرائها للغير، خاصة عندما يكون ذلك لأغراض سياحية؛ إن سبب ذلك هو توفر فرص ربح أخرى تغنيهم عنها. كما أن النظام الضريبي هو الآخر يشجع ويتسبب في سوء تخصيص الموارد الاقتصادية الوطنية. إن الضريبة على الملكية العقارية، خاصة منها البنايات، هي غير مشجعة على استغلالها.

إن السلبيات المذكورة وغيرها مجتمعة تسببت وتتسبب إلى الآن في إنتاج ثقافة وطنية سلبية بالنسبة لممارسة الأنشطة السياحية في الجزائر. الكثير من الجزائريين ينظرون إلى العامل في قطاع السياحة نظرة ازدراء بسبب نوعية منتوجه السياحي؛ خاصة عندما يكون النشاط يتعلق بالسياح الأجانب. إنه رغم المستوى المرتفع لنسبة البطالة خلال عقد التسعينات وبداية العقد الموالي فإن الثقافة السلبية من السياحة ظلت قائمة، وذلك بسبب توفر الوظائف البديلة خاصة على مستوى الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية activités économiques informelles. كما قد تكون سياسة الدولة في التوظيف سببا هاما نظرا لمناصب العمل التي يوفرها قطاع الوظيف العمومي. إذ بلغ عددها عند نهاية سنة 2008 حوالي 1.6 مليون منصب عمل، وهو ضعف عددها في بلد له نفس تعداد السكان مثل المغرب.

3 . التأثير السلبي للريع على سلوكيات الأعوان الاقتصاديين :

إن ضعف التكوين إلى جانب غياب الاستعدادات للعمل في الأنشطة الاقتصادية المنتجة، بل ومعارضة أنشطة سياحية محددة.

إن التوفر النسبي لمناصب العمل، أو بالأحرى، إن سياسة تسيير الريع النفطي التي تنطوي على جرعة اجتماعية قوية تنعكس أولا في تضخم تعداد الموظفين العموميين في الجزائر مقارنة بالمغرب وتونس، وثانيا في إمكانية الحصول على العديد من الخدمات الضرورية كالتعليم والصحة والسكن وغيره مجانا أو بأسعار مدعمة. إن كل هذا وذاك من شأنه أن يبعد الأعوان الاقتصاديين عن الأعمال المنتجة في القطاعات الاقتصادية المختلفة، والبحث عن وظائف، خاصة في قطاع الخدمات وفي الوظيف العمومي. في تقديرنا إن الريع النفطي، مهما كانت سياسات تسيره، من شأنه أن يبعد الأفراد عن الوظائف المنتجة، بما فيها الأنشطة السياحية التي لا تتلاءم مع ذهنيتهم [9]. بل فإن الريع يتسبب كذلك في سوء تخصيص الموارد الاقتصادية للدولة. يكفي أن نعلم بأن اقتصاد الريع يعرف بكونه غير منتج وغير متنوع [10]، وهو ما ينطبق بصفة عامة على حالة الدول النفطية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أي بما فيها الجزائر. كما ويفسر الريع النفطي التأخر الملحوظ للقطاع السياحي الجزائري مقارنة بالمغرب وتونس ومصر وغيرهم من الدول العربية الأخرى.

4 . تأثير الريع على الاستثمار : [11]

سنة 1977، كانت بداية تبعية الاقتصاد الوطني الجزائري لقطاع المحروقات، التبعية التي تطورت مع مرور الأعوام لتبلغ المستوى الخطير الذي هي عليه الآن. إن لمثل هذه التبعية الخطيرة لقطاع المحروقات تأثيرات سلبية جدا على مختلف أوجه

النشاط الاقتصادي، خاصة منها الاستثمار المنتج [12]. إذ يؤدي الريع النفطي الغزير في كل الاقتصاديات النفطية النامية إلى تركز الاستمارات أكثر فأكثر في قطاع الخدمات، بحيث تشكل التجارة بصفة عامة، والتجارة الخارجية بصفة خاصة، أحد أهم الأنشطة الاستثمارية المفضلة لرجال الأعمال، بما فيهم الأجانب. ففي حالة الاقتصاد الجزائري، يلاحظ بأن الاستثمارات الخاصة، الوطنية منها والأجنبية، تتركز بشكل خاص في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تسمح باستقطاب والتقاط نصيب معتبر من الريع النفطي. أي أنها تستثمر أساسا في الخدمات التي توفر المنتوج الأكثر طلبا من قبل الشرائح الاجتماعية الأكثر استفادة من إيرادات المحروقات. بنفس الصدد دائما، يلاحظ بأن قطاع التجارة الخارجية، وبالضبط الواردات [13] تشكل أهم الفرص الاستثمارية، علما بأنها تؤثر تأثيرا سلبيا بالغا على العديد من الأنشطة الإنتاجية الوطنية. هنا ينبغي الإشارة إلى أن سلوك رجال الأعمال أو المستثمرين هؤلاء هو سلوك عقلاني، باعتباره يسعى إلى تعظيم الربح. لكن الإشكال هو أن مثل هذا السلوك الاقتصادي لا يصب في المصلحة الوطنية بقدر ما يصب في مصلحة الاقتصاديات الأجنبية التي تستحوذ على السوق الجزائرية. فبدلا من الاستثمار في القطاعات المنتجة والمستحدثة لمناصب عمل فإنه يتم الاستثمار في الاستيراد، واستيراد المنتجات النهائية بقدر كبير. إن الواردات من المنتجات النهاية هو تصدير لمناصب العام إلى باقي العالم.

هناك تأثير سلبي آخر للريع على الأنشطة السياحية في الجزائر، وهو يتمثل في ارتفاع مستوى أسعار المنتوج السياحي، وبشكل خاص أسعار الخدمات السياحية، مما يجعله غاليا مقارنة بمثيله الأجنبي. بعبارة أخرى، فإن الريع النفطي يتسبب في إضعاف القدرة التنافسية للاقتصاديات، النفطية بما فيها أنشطتها السياحية؛ وهو المتسبب سنويا جزئيا ليس فقط في عدم استقطاب السياح الأجانب، بل وفي إضعاف السياحة الداخلية الجزائرية،

مما يجعل مئات الألوف من الجزائريين المقيمين في الداخل والخارج يفضلون قضاء عطلهم في دول أخرى، خاصة منها الدول المجاورة.

5 . تعثر إستراتيجيات النهوض بالقطاع :

إن العوائق الكثيرة التي تحول دون تطور الأنشطة السياحية في الجزائر على غرار عديد من البلدان هي من عدم كفاية الجهود المبذولة من قبل السلطات العمومية للتغلب على ذلك، إن دلت على شيء فإنما تدل على أنه، حتى غاية انعقاد الجلسات الوطنية حول السياحة في شهر فيفري 2008، لم تكن هناك إستراتيجية وطنية جادة، يكون من شأن تنفيذها التغلب التدريجي على المعوقات المذكورة. إن الأمر لا يتوقف على توفر إرادة سياسية حقيقية فقط ـ إذ أن توفرها سيصطدم حتما بواقع يتميز بوجود معوقات موضوعية من الصعب التغلب عليها فورا ـ. بل ينبغي التعاطي مع مختلف المعوقات بجدية، بحيث تتمكن الجزائر في الأمدين المتوسط والبعيد من تجاوزها. وبذلك يتم توفير الظروف والشروط الملائمة لتطوير القطاع السياحي. إن أهم هذه العقبات تتمثل في الذهنية التي تطورت عند شرائح اجتماعية عريضة في السنوات الأخيرة، والتي تتمثل في المواقف السلبية من أنشطة سياحية محددة. كما أن عقلية الريع المكتسبة منذ منتصف السبعينات من القرن العشرين ـ والتي تتعزز أكثر فأكثر في فترات الفورات النفطية ـ وهي ذهنية الربح السهل والسريع، التي تعرقل تطور مختلف الأنشطة الاقتصادية المنتجة، بما فيها الأنشطة السياحية بصفة عامة.

نظرا لكون العائد من الأنشطة الاستثمارية السياحية يتطلب وقتا أطول حتى تنضج المشروعات، فإن الأعوان الاقتصاديين الخواص يفضلون الاستثمار في الأعمال التجارية، وخاصة منها الواردات، باعتبارها تسمح باستعادة رأسمال وتحقيق أرباح كبيرة

في فترة زمنية قياسية؛ وهو سلوك اقتصادي عقلاني، حتى وإن كان لا يخدم المصلحة الوطنية، كما سبقت الإشارة إليه.

تجدر الإشارة إلى أن المنشآت السياحية تتركز في المناطق الساحلية؛ وأن هذا الميل قائم ومستمر إلى حد الآن بسبب توطين غالبية الاستثمارات الجديد في نفس المناطق السياحية الساحلية. فبلغة الأرقام، فإن نسبة المشاريع التي هي في طور الإنجاز والتي توطنت في المناطق الساحلية من الجزائر تبلغ نسبتها 83%[14]، وهو لا يتماشى حاليا مع بوادر تزايد تدفقات السياح على المناطق الصحراوية الجزائرية.

6 . إشكالية تمويل الاستثمار السياحي :

نظرا لغزارة الإيرادات النفطية التي تحصل عليها الجزائر منذ بداية العقد الحالي، أي منذ 2001، والتي من المحتمل جدا أن تعاود ارتفاعها لتبلغ مستويات قياسية بمجرد تعافي الاقتصاد العالمي من الأزمة المالية الاقتصادية الراهنة، فإن القدرات التمويلية الوطنية ستسمح بالنهوض بالاقتصاد الوطني ككل، بما فيه القطاع السياحي. لكن يبقى الإشكال القائم يتمثل ليس في توفر الموارد التمويلية بل في صعوبة الوصول إليه، ثم في كيفية استعمالها. في البداية، تجدر الإشارة إلى غياب بنوك جزائرية متخصصة في الأنشطة السياحية، وأنه رغم إسناد مهمة التكفل بتمويل الاستثمار السياحي إلى القرض الشعبي الجزائري، إلا أن الوصول إلى الموارد المالية، خاصة في شكل قروض، يبقى صعبا على الإطلاق؛ وأن القروض التي تقدم للمستثمرين في الأنشطة السياحية ليست مشجعة بسبب كون معدلات الفائدة عليها مماثلة لتلك الخاصة بباقي القروض الممنوحة للأغراض غير الاستثمارية. كما يوجد على مستوى استخدام الموارد المالية المتحصل عليها، سواء في شكل قروض أو مساعدات، انحرافات عديدة يعاني منها الاستثمار السياحي في الجزائر. فهناك من بين المقترضين من يحولونها إلى غير وجهتها الأصلية، بحيث

يستخدمونها لأغراض لا تمت بالاستثمار السياحي بشيء، وهي من بين المشاكل التي تعاني منها الاقتصاديات الريعية بصفة عامة [15]. بهذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن عدد المشاريع الاستثمارية السياحية التي تعاني من تعثر نتيجة مشاكل في التمويل بلغ عند نهاية الفصل الثالث من عام 2008 بالضبط 217 [16] مشروعا بطاقة استيعابية قدرها 19231 سريرا، مقابل حوالي 125 مشروع استثماري متعثر خلال عام 2005. لقد كان من المنتظر أن توفر هذه المشاريع الاستثمارية حوالي 5529 منصب عمل. بعد تدخل الجهات المختصة، رفعت قيود التمويل عن 52 مشروعا منها مما سمح باستئناف عملية إنجازها. لكنه في نفس الوقت، وخلال الفترة ذاتها، تم التخلي عن 27 مشروعا استثماريا، كما تم تغيير وجهة 23 مشروع استثماري آخر. [17]

7. مشكلة العقار السياحي :

في البداية، تجدر الإشارة إلى أن غالبية مناطق التوسع السياحي، والتي يبلغ عددها حاليا 172 منطقة، في غالبيتها ليست مهيأة[18] بسبب غياب شبكة الطرقات والكهرباء وشبكات المياه وغيرها [19]. كما تعتبر الملكية العقارية، أي ملكية الأرض، من أعقد المشاكل التي تواجه الاستثمار بصفة عامة، والاستثمار السياحي بشكل خاص [20]. لكن يبقى أن القطاع السياحي ليس بالقطاع الوحيد الذي يعاني من تعقيدات الملكية العقارية، بل يعاني منها القطاع الزراعي كذلك، وذلك رغم صيغة عقد الانتفاع الطويل المدى التي منحت للفلاحين، والتي تبلغ مدتها 99 سنة كاملة. إن الاستثمار السياحي في الجزائر عادة ما يصطدم بمشكلة تعدد ملكية نفس الوعاء العقاري (ملكية خاصة، ملكية وطنية عامة، ملكية وطنية خاصة) [21]. فقد تكون الملكية تعود إلى القطاع الخاص أو أنها تخضع لعقد لانتفاع كما هو الحال بالنسبة للأراضي الزراعية. بالإضافة إلى إشكال عقد الملكية العقارية، فإن المستثمر بصفة عامة يعاني من غلاء العقار في الجزائر

مقارنة به في الدول المجاورة وفي دول أخرى كثيرة. إن اقتناء قطعة أرض من أجل إقامة مشروع في الجزائر، عادة ما تكلف صاحبها حوالي 20 إلى 30% من رأس المال المستثمر [22]. وفي كل الحالات فإن المستثمر، سواء كان جزائريا أو أجنبيا، عادة ما تعترضه هذه العقبات، و قد تتسبب في إلغاء المشروع الاستثماري، سيما وأن دول أخرى منافسة تمنح تسهيلات محفزة على الاستثمار فيها. ففي تونس، على سبيل المثال، تتوفر قطع أرض مهيأة داخل مناطق سياحية. لكن إشكال الملكية العقارية قد يجد حلا ناجعا في الأمر رقم 08 - 04 بتاريخ 1 سبتمبر 2008. أكثر من ذلك، فإن حل الإشكال العقاري قد يكتمل في إطار المناطق السياحية التي وضعتها السلطات الجزائرية في الفترة الأخيرة تحت تصرف المستثمر في القطاع [23]؛ بحيث أنه من المفروض أن تزداد وفرة العقار السياحي والصناعي بقدر كبير جدا نتيجة التطور الهائل الذي تعرفه الهياكل التحتية في الجزائر؛ الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض ملحوظ في أسعار العقار السياحي والصناعي.

8 . ضعف مستوى الاحترافية في القطاع السياحي :

بالإضافة إلى غياب ثقافة سياحية بالمستوى المطلوب، فإن القطاع يعاني فعلا من ضعف المستوى الاحترافي لموظفيه بصفة عامة. هذا الضعف يعود في تقديرنا إلى عدة أسباب، أهمها قد يكون النقص في المؤسسات الخاصة بالتكوين السياحي. إذ يوجد معهد وطني واحد بالجزائر العاصمة، ومدرستان: الأول بتيزي وزو، والثانية ببوسعادة. كما أن محتويات برامج التكوين ومستوى التأطير على مستوى المؤسسات التعليمية تعاني من نقص. إن ضعف مستوى الاحترافية لا يقتصر فقط على جانب التكوين فقط، بل يتعداه. إذ أنه يتعلق بكل الأنشطة ذات الصلة بالقطاع، بما فيه الإعلام والترويج والإشهار واللغات التي يتم بها التعامل في هذه الأنشطة وغيرها من الأنشطة الأخرى و التي

يكون من شأنها إبراز وتحسين صورة السياحة الجزائرية في العالم. كما أن ضعف الاهتمام بالقطاع، والذي يجد تفسيره في كون العائدات النفطية الغزيرة تغنى عن العائدات بالعملة الصعبة التي يمكن للقطاع السياحي أن يدرها، هو سبب آخر مهم من أسباب ضعف وتأخر القطاع السياحي. إذا، ففي نهاية المطاف، يكون الريع النفطي هو أحد الأسباب الرئيسية، إن لم يكن السبب الرئيسي، في تأخر القطاع السياحي وفي ضعف أداء الاقتصاد الجزائري ككل.

9 . العامل الأمني :

إن الوضع الأمني السيئ الذي عرفته الجزائر طيلة عقد التسعينات، بالإضافة إلى كونه قد ساهم في التأخر الملحوظ لقطاع السياحة في الجزائر مقارنة ببلدان أخرى مثل مصر والمغرب وتونس وغيرها، فإنه من شأنه كذلك أن كرس ثقافة الرفض عند شرائح اجتماعية واسعة لأنواع محددة من الأنشطة السياحية في الجزائر.

إلا أن الوضع الأمني أخذ يعرف تحسنا تدريجيا منذ نهاية التسعينيات ليكون مقبولا إن لم نقل جيدا في الوقت الحالي، أي عند نهاية العقد الأول من القرن الواحد والعشرين. لكن لا بد من الإشارة إلى أن الأمن لا يقتصر على ظاهرة العنف التي عرفتها الجزائر خلال التسعينيات من القرن العشرين والتي هي في طريق الحل النهائي، بل يشمل القضاء على الانحرافات المختلفة مثل الاعتداءات الجسدية والسرقة وغيرهما. في تقديرنا أن مستوى التحسن الأمني الحالي مشجع جدا على الاستثمار بجميع أنواعه، أي بما فيه الاستثمار السياحي، ويبقى على السلطات العمل على تحسين جوانب أخرى من المناخ الاستثماري، كتلك التي سبقت الإشارة إليها.

IV . النهوض بقطاع السياحة في الجزائر :

في الفترة الأخيرة أبدت السلطة السياسية اهتماما كبيرا بقطاع السياحة، حيث أنها وضعت إستراتيجية للفترة القصيرة والمتوسطة والطويلة، أي آفاق 2010 و 2015 و2025، تسعى من خلالها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، أهمها: [24]

- تطوير الهياكل الفندقية، بحيث تزداد طاقتها الاستيعابية من 60000 سرير إلى 120000 سرير؛
- استحداث 20000 سرير خلال السنوات القادمة تسمح بتوفير 35000 منصب شغل جديد؛
- تنميط الأنشطة السياحية الوطنية بحيث تصبح مطابقة للمعايير الدولية؛
- تحسين مؤهلات العاملين في القطاع السياحي؛
- إعداد إستراتيجية اتصال بحيث نجعل من الجزائر كوجهة دولية فريدة من نوعها على مستوى حوض البحر الأبيض المتوسط.

من أجل تحقيق الأهداف المذكورة وغيرها، قامت الوزارة الوصية عام 2006 باستحداث 22 منطقة سياحية جديدة موزعة على مختلف مناطق الوطن، والتي من شأنها أن تسمح في المستقبل المنظور بالاستجابة لاحتياجات المستثمرين في القطاع السياحي من قطع أرض وبأسعار معقولة، وذلك على غرار ما يوجد عليه الحال في البلدان المجاورة. لكن قد لا تكون هذه الجهود المعتبرة كافية، وعليه فعلى الوصاية أن تقوم بتقديم تسهيلات أخرى للمستثمرين، مثل تهيئة القطع الأرضية، تطوير شبكة الطرقات التي تخدم المناطق السياحية، بحيث تسهل التنقل العادي منها وإليها ، تقديم تخفيضات وإلغاءات ضريبية للمستثمرين في الأنشطة السياحية. تجدر الإشارة إلى مثل هذه التسهيلات المعمول بها في العديد من البلدان، بما فيها المجاورة. بالإضافة إلى كل ما سبق، وفي حالة عدم كفاية مجهود القطاع

الخاص في مجال الاستثمار، فإنه يمكن للسلطات الوصية أن تضطلع ببناء الهياكل السياحية بالمقاييس الدولية ليتم التنازل عنها للخواص بعد الانتهاء من إنجازها. هذا ويبقى السؤال المطروح، حتى في ظل توفر مثل هذه التسهيلات، هو: هل سيعرف القطاع السياحي في الجزائر تطورا على غرار ما حصل ويحصل في بلدان عربية؟ في تقديرنا هذا ليس أكيدا، لأن فرص الربح المتوفرة في القطاعات الاقتصادية الأخرى، خاصة منها التجارية، هي أفضل من حيث نسبة العائد وسرعة استرجاع رأس المال، وذلك ليس لشيء وإنما لوجود ريع نفطي غزير يغذي القدرة الشرائية للأعوان الاقتصاديين، العموميين منهم والخواص [25]. في مثل هذه الظروف، ماذا على السلطة الجزائرية أن تعمل؟ هل عليها انتظار نهاية مرحلة الريع، أم عليها ضبط مستوى الإنتاج قصد التخلص من الصفة الريعية للاقتصاد الوطني؟ بكل تأكيد فإن الجواب بالسلب في كلا الحالتين؛ وهو ليس بالسهل في الحالة الثانية، لأن المستهلكين الكبار للمحروقات على مستوى العالم يرغمون الدول المنتجة والمصدرة على الاستجابة للطلب العالمي، وهم قادرون على ذلك [26].

1. توجيه الاستثمار الأجنبي :

في البداية لا بد من إلى الإشارة إلى أن الاستثمار الأجنبي خارج المحروقات في الجزائر، كما هو الحال في الدول الريعية الأخرى، يوجه منتوجه أساسا إلى السوق الوطنية الجزائرية،أي أنها لا تدر أي إيراد بالعملة الصعبة على الجزائر. إن الأمثلة على ذلك كثيرة جدا، منها: خدمات الهاتف المحمول، والمصارف، وشركات التأمين، وكلاء السيارات وغيرها. وهذا يعني أن الأرباح التي تحققها مثل هذه الاستثمارات وتحولها إلى الخارج ستكون على حساب احتياطيات الجزائر من العملات الصعبة التي يدرها قطاع المحروقات. هذا في تقديرنا هو استنزاف لثروة المحروقات الزائلة، وهو الأمر الذي ينبغي

معالجته؛ وذلك من خلال تشجيع الاستثمارات المنتجة من أجل التصدير، بما فيها تصدير الخدمات السياحية. صحيح أن تحقيق مثل هذا الهدف ليس بالأمر السهل، باعتبار أن أهم عامل العامل الأكثر جاذبية للاستثمار، الوطني والأجنبي، هو الريع النفطي.

الخلاصة:

من خلال دراستنا لإشكالية النهوض بقطاع السياحة في الجزائر، نخلص إلى أن النجاح في تطوير القطاع ، لتصبح له مساهمة هامة في الناتج المحلي الإجمالي، على غرار ما هو عليه الحال في دول أخرى عديدة؛ يبقى مرهونا بالنجاح في معالجة الجوانب التالية:

1 ـ التخلص من التبعية الخطيرة لقطاع المحروقات، من خلال النهوض بالاقتصاد الوطني ككل، بحيث يتم تنويع وتطوير مختلف الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية.

2 ـ إن النجاح في تطوير وتنويع الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية وحده لن يكون كافيا من أجل التخلص من التبعية للمحروقات، ما لم يتم تطوير الأنشطة الإنتاجية التصديرية، وفي هذا الإطار بالضبط يجد القطاع السياحي مكانته؛

3 ـ يبقى النجاح في التخلص من التبعية المذكورة عن طريق تنويع الأنشطة الإنتاجية مرهونا بدوره بمعالجة سليمة لمختلف المعوقات التي تناولتها الدراسة؛ الأمر الذي لن يتم إلا في إطار إستراتيجية وطنية واضحة الرؤية تستند إلى إرادة سياسية قوية، يكون من شأنها تشجيع المبادرة الخاصة.

الهوامش:

1. Olivier Behoorne et autres, le tourisme international dans le monde: logiques et =confins de la touristicité, http://etudes caribéennes. Org. Document 882.htpl.

2. Organisation mondiale du tourisme, Tourisme et réduction de la pauvreté: Relever le défi de la durabilité de Johannesburg, http://www.unwto.org/susainable/fr/smdd/Brochure-fr.htm
3. Sahel sidi Mohammed et Kerris bahidja Cherifa, 2° journée de recherche sur le tourisme, 3avril 2009, Group sup. de co La Rochelle.
4. Jeune Afrique, n°2547, du 1 au 7 novembre 2009.
5. Sahel sidi Mohammed et Kerris bahidja Cherifa, O.P ; cité.
6. Sahel sidi Mohammed et Kerris bahidja Cherifa, O.P; cité
7. Jeune Afrique, n° 2547, du 1 au 7 novembre 2009.
8. Le quotidien « **El Watan** » du Jeudi 15 Octobre 2009.
9. Fatiha Talahite, le concept de rente appliquée aux pays de la région du MENA, pertinence et dérives, o.p cité.
10. Jean marie Chevalier, introduction à l'économie pétrolière, revue Algérienne, 1973, p.332
11. M. M. Metwally and economic growth in the meddle east kyklos, vol. 33, 1980, fasc 3, 1980. pp. 499 – 523.
12. - Jeffrey Sachs D. and Andrew M. Warner, natural ressourc abandunce and economic growth, centre for international development, Harvard University. Cambridge, Mass.
- Marie claire Aoun, La rente pétrolière et le développement économique des pays exportateurs ? Thèse de doctorat, 2008, université Paris Dauphine.

13. لو أخذنا حالة السياحة في المغاربية الثلاثة، وهي الجزائر والغرب وتونس، لوجدنا بأن نسبة المواطنين المغاربة والتونسيين الذين يغادرون بلديهما سياح بسيطة جدا مقارنة بنسبة الجزائريين. في تقديرنا الريع الذي تتمتع به فئات واسعة من المجتمع الجزائري هي السبب فيذلك

14. République Algérienne démocratique et populaire, ministère de l'aménagement du territoire, de l'environnement et du tourisme, état des projets d'investissement touristiques au troisième trimestre 2008.

15. Fatiha Talahite, le concept de rente appliquée aux pays de la région du MENA, pertinence et dérives, http: ideas.repec.org/p/hal/journal/hal-00156924_v1htmltalahite.
16. République Algérienne démocratique et populaire, ministère de l'aménagement du territoire, de l'environnement et du tourisme, O.p.cité.
17. Idem
18. من بين 172 منطقة، هناك 19 منطقة توسع سياحي مهيأة فقط.
19. République Algérienne démocratique et populaire, ministère de l'aménagement du territoire, de l'environnement et du tourisme, O.p.cité
20. A. Benaissa, l'évolution de la propriété foncière à travers les textes et les différents modes d'accès à la propriété foncière, http://docs.google.com/gviw?a=v8q=cache:azbg.
21. République Algérienne démocratique et populaire, ministère de l'aménagement du territoire, de l'environnement et du tourisme, O.p.cité
22. Le quotidien Algérien, «Liberté économie », 14 octobre 2008
23. République Algérienne démocratique et populaire, ministère du tourisme, la politique de développement du secteur du tourisme en Algérie, mars 2006, pp. 24 – 26.
24. -Sahel sidi Mohammed et Kerris bahidja Cherifa, O.P; cité.
25. - Cherifi rahmani, ministre de l'aménagement du territoire, de l'environnement et du tourisme ? Allocution, 2008.
26. Sahel sidi Mohammed et Kerris bahidja Cherifa, O.P; cité.
27. م. مجيطنه، السعي إلى السيطرة على منابع النفط في العالم والرهانات الإستراتيجية المستقبلية. مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 14، السنة 2006، ص.58.